

## أول ميزانية عامة للعراق

### نظرة عامة

في السابع من يوليو أعلن السفين "بول بريمر" للشعب العراقي والعالم عن ميزانية عامة للعراق للفترة الباقية من عام 2003<sup>1</sup>. ويعتبر تبني ميزانية وإعلانها خطوة هامة للدولة كانت فيها الميزانيات تقليدًا من أسرار الدولة التي يشمر النكسر عليها تمامًا وكان الحدوث عنها بعد جريمة.

ويواجه العراق، كدولة خرجت من الحرب وبها سلطة احتلال، بالتأكيد تحديات كبيرة بالنسبة لوضع ميزانية. ومع ذلك هناك ممارسات مثبته معترف بها وليا خاصة بوضع الميزانيات بصورة فعالة وشفافة. وتساعد هذه الممارسات في التأكيد على أن هناك محاسبة ملائمة عن الدخل الذي يجمع والأموال التي تنفق وعلى توضيح الافتراضات وراء الميزانية والمخاطر الكامنة في هذه التقديرات، وعلى أن المقترحات الخاصة بالميزانية تصاحبها تفسيرات كافية لتشجيع المناقشة والمشاركة العامة في العملية. ويخلص هذا الموجز النقاط الرئيسية في ميزانية العراق لعام 2003، ويقدم التوصيات حول جعل عملية وضع الميزانية أكثر شفافية ومشاركة.

## موجز الميزانية

في السابع من يوليو أعلن بول بريمر رئيس سلطة التحالف المؤقتة عن طرح عملة جديدة وأصدر ميزانية عام 2003، التي أعلنت في وقت لاحق على موقع سلطة التحالف المؤقتة على الإنترنت باللغتين الإنجليزية والعربية (www.cpa-iraq.org). وتخصص الميزانية التي وصفها بريمر بأنها "ميزانية طوارئ" مبلغ 6.1 بليون دولار أمريكي لمجموعة من مسؤوليات الدولة وتشمل البنية التحتية للكهرباء، والأمن والصحة العامة وكذلك تكاليف الجهازين الوزاري والمدني<sup>2</sup>. كما تنوع عجز اقدرة 2.2 بليون دولار أمريكي، يمكن أن يزداد إذا ارتفعت أسعار النفط عائدات ملائمة خلال الأشهر القليلة القادمة وإذا استمرت عمليات تخريب خطوط الأنابيب.

### عملية تبني الميزانية

طلب من كل وزارة عراقية ومنطقة كردية إعداد ميزانية بمساعدة كبير مستشاري التحالف والمستشار المالي للتحالف. وقام بمراجعة الميزانية مسئولون من وزارتي المالية والنخيط العراقيين، وتم اطلاق ممثلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والامم المتحدة عليها، وصدق عليها مجلس مراجعة البرامج، وهو مجلس يضم ممثلي التحالف ومسؤول أمام بريمر. وعلى الرغم من أن الوثائق الخاصة بالميزانية توضح كل من المسنوبات "المقترحة" والمصدق عليها، فإنها لا تقدم تفسيراً بالنسبة للحالات التي يكون فيها المستوى المصدق عليه مختلفاً عن المبلغ المقترح. ويجوز لمجلس الحكم العراقي، الذي بدأ عمله في يوليو بحث إدخال تعديلات جوهرية على ميزانية عام 2003 وله سلطة القيام بذلك كامل في وضع الميزانية العامة لعام 2004<sup>3</sup>.

## الإيرادات

تمثل عائدات النفط التي تبلغ 45.3 بليون دولار أمريكي 88% من الإيرادات المتوقعة، وتضخ المشروعات المملوكة للدولة والضرائب والرسوم مبرقي الإيرادات. إلا أن حقيقة هذا التوقع للإيرادات تعتمد بشكل كبير على السعر العالمي للنفط خلال فترة الأشهر الستة وانعاش صناعة النفط العراقي بدرجة كافية للوفاء بالانتاج المتوقع، وهو امرادات هجمات التخريب المنكر مرة على خطوط الأنابيب إلى تعقده. وتوقع وزارة النفط العراقية في الوقت الحالي إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا بحلول الخريف على أن يزداد إلى 2.8 مليون برميل يوميا بحلول نهاية الربع الأول من عام 2004.

وتتوقع سلطة التحالف المؤقتة أن تبلغ إيرادات النفط 45.3 بليون دولار خلال الشهر الستة القادمة بـ 20 مليار دولار للبرميل. "وسوف يتطلب ذلك صادرات تبلغ حوالي 800.000 برميل يوميا. لكن تدفق النفط من الدولة غير المستقرة مازال هز بلا - إذ يبلغ 63.000 برميل يوميا فقط بالمقارنة بالطاقة اليومية قبل الحرب التي بلغت حوالي 2 مليون برميل. حتى أن الصادرات أقل من صادرات الشهر الماضي، وأقل كثير من هدف المليون برميل الذي حددته مسؤولو النفط في العراق"<sup>4</sup> وما زالت الشكوك تساور المحللين إزاء إمكانية تحقيق خطة الإنتاج التي وضعها وزارة النفط العراقية، والتي إذا كانت حقيقية يمكن أن تعني عجز أكبر<sup>5</sup>.

## المصروفات

تخصص أكبر مصروفات معلنة لإعادة بناء شبكة الأمن الاجتماعي الغذائي (35.1 بليون دولار)؛ وحياء النفط العراقي من خلال برنامج مجموعة RIO الخاصة، المكون من ممثلي سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي، وسلطة التحالف المؤقتة وممثلي مؤسسة كيلوج براون اند روت / هاليورتون (825 مليون دولار)، و 400 مليون دولار للمشاركة في تمويل عقد لمؤسسة بكنيد مع الوكالة الأمريكية للشمسة الدولية؛ وإعادة هيكلة امدادات الكهرباء (192 مليون دولار)، وإصلاح الشرطة (150 مليون دولار) وتسريح العسكربين (60 مليون دولار)، و امدادات الغاز (35 مليون

دولاراً، وإعادة طبع العملة (100 مليون دولار). وخصص للمناطق الريفية مبلغ 366 مليون دولار لإنفاقه حسبما يقتره وزراء مالية المناطق<sup>6</sup> وستشهد عدة وزارات تغييرات كبيرة في العاملين فيها. وسوف يزداد عدد العاملين في وزارة الإسكان والتعمير بنسبة 90%. وسوف تستغني وزارة الداخلية عن 10.000 موظف شرطية خلال قيامها بإلغاء وإعادة هيكلة الوحدات الأمنية. وسوف تزداد لجنة العلوم العراقية عدد العاملين فيها بنسبة 43% حيث سيشغين 1500 من علماء الدفاع للإشراف على المصادر النووية. وسوف تحتفظ وزارة الشؤون الدينية وهي إحدى أكبر الوزارات بالعدد الحالي للعاملين بها والذي يزداد على 10.000 شخص.

وتعتبر المعلومات الخاصة بالعاملين في عدد من الوزارات إما غير كاملة أو غير متوفرة على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يتم توزيع أي من مبلغ الـ 1.1 بليون دولار المخصص لتكاليف العاملين على الوزارات كل على حدة، لكن تم عرضه كرقم موحد للحكومة بأكملها. وبوجه عام، وفي ضوء توقع سلطة التحالف المؤقتة القيام بإعادة هيكلة جوهرية للخدمة المدنية، كان من المفضل أن توضح الميزانية كيفية تخصيص تلك الاعتمادات عبر الوزارات المسؤولة عن مراقبة الميزانية.

وهناك عدد من المجالات في الميزانية العراقية يحتاج إلى المزيد من التوضيح. على سبيل المثال، فإن الميزانية مقسمة حسب الوزارات مع تحديد نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية لكل منها. ومع ذلك فإن 2.6 بليون دولار فقط من الميزانية يمر من خلال الوزارات العراقية. وهناك مبلغ 3.49 بليون دولار إضافي مقترح كـ "مصروفات أخرى" مثل شبكة الأمن الاجتماعي الغذائي، والكهرباء والشرطة. وليس من الواضح سبب عدم تمرير هذه المصروفات من خلال الوزارات المسؤولة ومن سيكون محل محاسبة عن هذه الاعتمادات. ويشير موجز الميزانية إلى أن "أكثر من بليون دولار من النفقات الرأسمالية سيتم تمويلها من خارج الميزانية، مما يثير تساؤلات حول كيفية ضمان الشفافية والمحاسبة بالنسبة للأموال خارج الميزانية.

وتقدم بعض الوزارات معلومات مفصلة للغاية عن خطط الإنفاق وعلى سبيل المثال تسرد وزارة الثقافة بالتفصيل خطة الإنفاق حتى بالنسبة لشراء مسنود عجد بدو للمتحف العراقي. وهناك وزارات أخرى لا تذكر سوى القليل من التفاصيل عن مصروفاتها. تخصص وزارة الشؤون الأمنية مثلاً 120 مليون دولار للنفقات الرأسمالية بدون توضيح في ما سينرأى استخدامها. وتخصص لجنة الكهرباء 75 مليون دولار لمشروعات سينرأى استخدامها في وقت لاحق.

## التوصيات

لا شك أن تقدم بمرئيات واقعية للدولة خرجت لئوها من الحرب، وتشهد قتالاً مستمراً، وفي غياب معلومات موثوقة بها عن الميزانيات السابقة مهمة ثقيلة. لكن نظر الآن ممارسات الميزانية التي ينشرتها في هذه الفترة المبكرة سوف تمهد للميزانيات المستقبلية، فإتة من المهم جعل الشفافية جزءاً لا يتجزأ من عملية وضع الميزانية بأسرع ما يمكن.

وتعتبر ميزانية الطوارئ خطوة أولى هامة نحو شفافية الميزانيات في العراق. ومع ذلك، فإن هناك حاجة للمزيد من الخطوات لتحسين شفافية الميزانيات. وسوف يكون من المهم في الميزانيات المستقبلية إلغاء الحسابات خارج الميزانية أو ضمان الحصول على تقارير كاملة عن مثل هذه الحسابات. وسوف تكون هناك حاجة لمزيد من الشفافية بالنسبة للمشروعات المملوكة للدولة والمصروفات القائمة خارج الوزارات المسؤولة عن مراقبة الميزانية. وسيكون من الضروري أن يكون هناك تفسير واضح للأهداف الاستراتيجية العريضة وكذلك الأهداف المحددة للبرامج داخل كل وزارة من أجل تشجيع المناقشات العامة وبناء إجماع حول الميزانيات. وسوف نقدم فيما يلي عدة توصيات إلى سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي حول كيفية تعزيز شفافية الميزانية وفعاليتها.

◀ نشب محاضر مجلس مراجعة البرامج. من سلطة مجلس مراجعة البرامج، الذي شكله السفير برهم، مراجعة الميزانيات وتقديم التوصيات بشأن طلبات التمويل. وينخذ برهم القرارات النهائية الخاصة بالنفقات<sup>7</sup>.

يجتمع المجلس بانتظام والمطلوب إعلان محاضر الاجتماعات<sup>8</sup>. ومع ذلك لم ينشر الكشف عن محاضر الاجتماع الخاص بمناقشة ميزانية 2003، كما لم تنشر محاضر أئمة اجتماعات أخرى لهذا المجلس. ومن شأن نشر محاضر اجتماعات المجلس المساعدة في ملء بعض الوصف السردي الذي تفتقر إليه ميزانية عام 2003. كما أنه يمكن أن يوضح أيضاً بعض الاختلافات بين المخصصات المقترحة والمخصصات الفعلية في الميزانية.

◀ جعل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة أكثر شفافية. يشير قرار مجلس الأمن رقم 1483 إلى تشكيل مجلس دولي للمشورة والمراقبة لضمان استخدام صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة. وحتى الآن لم ينشر الإعلان عن مسودة صلاحيات تشكيل هذا الجهاز الهام، مما يحد من فرص العراقيين وغيرهم من المراقبين في التأثير على تشكيل هذا الجهاز الهام.

◀ توضح العلاقة بين صندوق تنمية العراق والميزانية. يشير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 إلى إقامة الصندوق الائتماني للعراق الذي يندرج 95٪ من عائدات الحكومات من مبيعات النفط العراقي. وقد تم إقامة صندوق تنمية العراق بموجب اللائحة التنظيمية رقم 2 الصادر عن سلطة التحالف المؤقتة<sup>9</sup>. وتشير ميزانية 2003 إلى أن صندوق التنمية سيزود الميزانية بمبلغ 1.2 بليون دولار. ومع ذلك، فإن العلاقة بين صندوق تنمية العراق والميزانية لم ينشر أيضاً - فالميزانية تتوقع إيرادات نفطية تبلغ 3.45 بليون دولار - وهو مبلغ يفوق بكثير مبلغ صندوق تنمية العراق. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأحد سوى رئيس السلطة المؤقتة الموافقة على الإنفاق من صندوق تنمية العراق. وعلى أية حال، بما أن مجلس الحكم العراقي ينولي مسؤولية وضع الميزانية في عام 2004 فمن الماهر أن تصبح له السلطة على صندوق تنمية العراق أيضاً. ولم يعلن سوى القليل من المعلومات عن صندوق تنمية العراق. ويدعين على سلطة التحالف المؤقتة أن تضمن موقعها على الإنترنت معلومات عن أي تحويل للأرصدة من الصندوق الائتماني للعراق وإليه. ويجب أن توضح العلاقة بين صندوق تنمية العراق والميزانية.

تضمن وثيقة استراتيجية توضح أولويات الميزانية في عام 2004. يجب أن توضح الوثيقة الأهداف الرئيسية للميزانية وكيف تعكس الإيرادات والمصروفات تلك الأهداف. وتعتبر التفسيرات الواضحة لأولويات الميزانية المصاحبة لبيانات الإيرادات والمصروفات وسيلة هامة لتسهيل مشاركة المجتمع المدني في عملية الميزانية تؤدي في نهاية الأمر إلى بناء إجماع على استخدام موارد الوطنية.

تقدم تفصيل سردي لتوضيح بنود النشاط الرئيسية. تتضمن ميزانية 2003 تعليقا موجزا للغاية بالنسبة لكل وزارة. ومن ثم فإنه يجب في عام 2004 أن تدرج كل وزارة تقريرا عن أنشطتها خلال عام 2003 مع توضيح لكيفية اتفاق ميزانيتها. وينبغي أن تقدم خطة مفصلة عن مصروفاتها المقترحة لعام 2004، بالإضافة إلى بيانات إحصائية كلما كان ذلك ممكنا، لتبرير الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية، علاوة على توضيح كيفية إيفاء تلك المصروفات بالأهداف المحددة في الاستراتيجية الشاملة للميزانية. وفي حالة عدم توفر البيانات الملائمة حتى الآن، يجب وضع الخطط لجمع مثل هذه البيانات.

تضمن معلومات أكثر حول كيفية تمويل أوجه العجز. إن ميزانية عام 2003 لا تجيب عن عدة تساؤلات حول كيفية تمويل العجز الذي يبلغ 2.2 بليون دولار، مما يثير المخاوف من أن العراق سوف يقوم برهن إنتاجه المستقبلي من النفط لسداد الديون الجديدة، وينبغي على مجلس الحكم العراقي إضافة تعديل لميزانية 2003 يوضح ما إذا كانت مصادر التمويل - الأرصدة المقررة، الأرصدة المصدرة، المساعدات العراقية - هي تقديرات أمر مبالغ فعلية في هذه الحسابات. وإذا كانت تقديرات بنسوف يكون من المفيد معرفة المخاطر التي قد تخول دون تحقيق هذه المصادر، وسوف يكون من المجدي توفير المزيد من التفاصيل، وسيكون ذلك متوافقا مع الهدف المحدد للميزانية وهو ضمان الانضباط المالي في استخدام موارد الميزانية من أجل إعادة بناء الثقة اللازمة للجهات الدولية الماخطة ومجتمع الاستثمارات لدعم جهود الدولة.

◀ توفير بيانات أكثر عن المشروعات المملوكة للدولة . يمثلك العراق I92مشروع عافى مجالات ترواح ما بين الزراعة والنفط والمؤسسة العسكرية وسعاد هيكلتها الكثير منها و/أو خصصتها في نهاية الأمر . وللحد من فرض الفساد وضمان حصول الدولة على نصيب عادل من الأصول التي تنم خصصتها ، من المهر تحسين شفافية المشروعات المملوكة للدولة . ويجب أن تتضمن ميزانية 2004 أي معلومات مباحة عن دخل وأصول المشروعات العراقية المملوكة للدولة .

◀ نشر تقرير عن التنفيذ الفعلي لميزانية 2003 . نظر الآن هذه هي أول ميزانية ، فمن المحتمل في كثير من الحالات اختلاف نتائج عام 2003 عن المبالغ المقررة في الميزانية . وسوف ينشر معلومات الميزانية الفعلية للمراقبين مقارنة ميزانية 2004 بالمصروفات الفعلية في عام 2003 لتفسير ما إذا كانت المصروفات المقترحة واقعية وتم تحديد أهدافها على نحو جيد . كما أن مقارنة المسنوبات الفعلية بالمسنوبات المقترحة في الميزانية لعام 2003 ضرورية لتأكيد مجالات زيادة الإنفاق أو مجالات الخفض الإنفاق التي سار فيها التنفيذ بصورة أكثر بطئا مما كان متوقعا . وسنكون هذه البيانات حيوية لتفسير ملائمة المقترحات الخاصة بعام 2004 .

◀ وضع إجراء للتدقيق الميزانية . تقدم الميزانية سابقة هامة تتمثل في توفير موارد (400.000 دولار) لمجلس أعلى للتدقيق . وبالنسبة لعام 2004 ، ينبغي على مجلس الحكم ومجلس التدقيق الأعلى وضع خطوط إرشادية واضحة لضمان استقلالية المدقق ، ولضمان وضع تقارير التدقيق في الوقت المناسب وإتاحتها للإطلاع العام .

◀ إتاحة الفرص للتعليق العام على مشروع ميزانية عام 2004 . على الرغم من احتمال أن تكون الحاجة الملحة لاستعادة الخدمات الأساسية لم توفر وقتا لإتاحة الفرصة للتعليق العام على مشروع الميزانية ، ينبغي توفير مثل هذه الفرص في عام 2004 . وبمجرد وضع مشروع ميزانية في عام 2004 ، يجب على مجلس الحكم العراقي تحديد جلسات استماع عامة .

◀ إدراج تصورات للإيرادات في ظل نتائج نفطية مختلفة. نظر الارتفاع مستوى الشكوك التي تحيط بإيرادات النفط العراقي بسبب التخريب والسلب والنهب؛ ومطالبات الدبون العراقية التي لم تحسم، والثقل الطبيعي لأسعار النفط فإنه يجب أن تتضمن ميزانية 2004 تصورات مختلفة للإيرادات تعكس التوقعات المشائمة والمتقائلة والمنظرة للإيرادات.

◀ إدراج المزيد من البيانات حول مسنوبات العاملين والمصروفات في ميزانية 2004. في ضوء التحديات المرتبطة بإصلاح جهاز الخدمة المدنية، يجب أن تشمل الميزانية على معلومات أكثر وكاملة عن الأفراد، تتضمن أعداد العاملين في كل وزارة والتكاليف المرتبطة بهمؤلاء العاملين. بالإضافة إلى ذلك ينبغي إدراج هذه التكاليف الخاصة بالعاملين في ميزانيات كل وزارة (وهي مستعدة في الوقت الحالي). وذلك من أجل تحسين حوافز إدارة هذه الاعتمادات والمحاسبة عليها.

◀ توفير معلومات متعددة السنوات. كان محور تركيز الميزانية الأولى قصير الأمد للغاية، إذ كان يغطي سنتاً أشهر فقط، وينبغي أن تسعى الميزانيات المستقبلية إلى أن تشمل على تقديرات للإيرادات والمصروفات وفقاً لإطار متوسط المدى. ومثل هذه التقديرات هامة بوجه خاص في ضوء الطابع متعدد السنوات لخطط إعادة إعمار العراق، ويعتبر المنظور متعدد السنوات هاماً لتفسير التكاليف والميزانيات المرتبطة بالمشروعات المتنافسة بالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير الأخيرة تشير إلى أنه من الممكن أن تكون تكلفة بعض هذه المشروعات الخاصة بإعادة الإعمار أعلى بكثير مما كان متوقفاً في الأساس<sup>10</sup>، والإطار متعدد السنوات هو فقط الذي يتيح تفسير تأثير مثل هذه العمليات الخاصة بإعادة التفسير.

# الهوامش

1. <http://www.cpa-iraq.org/Budget2003.pdf>.
2. جميع المبالغ في هذا الموجز بالدولار الأمريكي.
3. وكالة أنباء اسوشيتدبرس، مهام مجلس الحكم العراقي، الأحد 13 يوليو 2003؛  
<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A51112-2003Jul13.html>
4. "الأمال الكاذبة حول النفط العراقي" الجارديان، الأحد 13 يوليو 2003.  
[www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0.2763.997069.00.html](http://www.guardian.co.uk/Iraq/Story/0.2763.997069.00.html)
5. وليد خدوري، "العراق يستهدف 2.8 مليون برميل يوميا لإنتاج النفط بحلول أبريل 2004 - إذا ساد الأمن" - مجلة "ميدل إيست إيكونوميك سيرفي"، 28 يوليو 2003.
6. يعد مبلغ الـ 366 مليون دولار رقما "إجماليا" لا يشمل الإيرادات. وبين الجدول 5 من الميزانية التمويل الصافي الخاص بالأكراد مما يشير ضمنا إلى أن الإيرادات مستخدمة لموازنة الإنفاق مباشرة وليست مدرجة في إجمالي الإيرادات. وعلى أساس الصافي، يكون الإجمالي 300 مليون دولار.  
<http://www.defenselink.mil/dodgc/ia/docs/reviewboard/pdf>.
7. <http://www.cpa-iraq.org/regulations/REG3.pdf>.
8. <http://www.cpa-iraq.org/regulations/REG2.pdf>.
9. <http://www.cpa-iraq.org/regulations/REG2.pdf>.
10. جاكى كالمز "برقية واشنطن"، صحيفة وول ستريت جورنال، أول أغسطس 2003. المقال يشير إلى أن مؤسسة بكتيل تقدر أن تكاليف أعمالها في العراق يمكن أن تبلغ 16 بليون دولار إجماليا، ويفوق هذا المبلغ بكثير مبلغ الـ 400 مليون دولار المدرج في الميزانية الحالية.

© 2003 ، جميع الحقوق محفوظة لمعهد المجتمع المفتوح.  
أثوني رشتير : مدير المبادرات الشرقية ومشروع آسيا الوسطى وأوروبا  
سفيلانا تساليك : مديرة مشروع مراقبة الإيرادات  
عصام الخفاجي : مدير مكتب مراقبة إيرادات العراق ببغداد  
جولي مكارشي : باحثة

يعمل مشروع مراقبة إيرادات العراق على مراقبة قطاع النفط العراقي لضمان حسن إدارته بحسب أرفع معايير الشفافية وللتأكد من أن عائدات الثروة النفطية القومية تندفق إلى الشعب العراقي. يكمل مشروع مراقبة إيرادات العراق المبادرات السابقة لمعهد المجتمع المفتوح لمراقبة إيرادات قطاعات استخراج الموارد الطبيعية.  
لا شك أن غياب المراقبة الجدية للموارد النفطية في أقطار عديدة من العالم أدى إلى انتشار الفساد وزيادة فقر الشعوب واستغلال السلطة السياسية. يأمل معهد المجتمع المفتوح، من خلال حث الحكومات على المعالجة المبكرة لهذه المسائل، مساعدة العراق على تفتاد هذا المطب.

يدعم معهد المجتمع المفتوح حالياً مبادرة أطلقت حديثاً تحت عنوان مشروع مراقبة إيرادات بحر قزوين الذي يراقب تطورات إنتاج النفط في حوض بحر قزوين. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إدارة عائدات النفط والغاز الطبيعي.

والواقع أن العراق يواجه تحديات تفوق تلك التي تواجهها منطقة قزوين. فإذا ما أراد العراق أن يتحول إلى مجتمع ديمقراطي منفتح عليه أن يعزز المؤسسات الشفافة والمسؤولة لضمان إدارة نزيهة للعائدات النفطية.

وهناك حاجة ماسة إلى مراقبة عائدات العراق نظراً لوضع الاحتلال الذي تخضع إليه البلاد. وعلى كل من سلطة التحالف ومجلس الحكم في العراق وضع قواعد لضمان الشفافية التامة في ما يتعلق بعائدات العراق النفطية. ومن شأن ذلك أن يمهد للاستقرار والديمقراطية في العراق وأن يحمي سلطة التحالف من اتهامات الاستيلاء خلال فترة الإشراف على إعمار العراق.

معهد المجتمع المفتوح هو مشروع خاص ومؤسسة مانحة للهبات تتخذ نيويورك مقراً لها. وقد أطلق المعهد عدداً كبيراً من المبادرات حول العالم تهدف إلى تعزيز المجتمع المفتوح من خلال وضع السياسات الحكومية ودعم التعليم ووسائل الإعلام والصحة العامة وحقوق الإنسان والمرأة إضافة إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

للمزيد من المعلومات الاتصال بـ:

Iraq Revenue Watch program

Open Society Institute

400 West 59th Street

New York, New York 10019

USA

بريد إلكتروني : irw@sorosny.org

صفحة الويب : <http://www.iraqrevenuewatch.org>

صممت هذه الصفحة من قبل | شركة Criscola Design

